يقولون هديته الى الطريق والثاني عدم التفرقة بين المتعدي بالحروف و
بدونها وقد فرق بعضهم بان ما بالحرف انما يقال اذا لم يكن في ذلك فوصل بالهداية
اليه وما بدونها لمن كان فيه فازداد وثبت ولمن لا يكون فيه فوصل وبعضهم
بان معنى الاول الدلالة على ما يوصل الى المطلوب فيسند تارة الى القران كقوله
تعالى يهدي للتي هي اقوم وتارة الى النبي صلى الله عليه وسلم كقوله تعالى وانك لتهدي
الى صراط مستقيم ومعنى الثاني الايصال الى المطلوب ولا يكون الا فعل الله تعالى
فلا يسند الا اليه ويجيء لهذا زيادة تحقيق في قوله تعالى هدى للمتقين ان شاء الله
تعالى وهداية الله تعالى تتنوع انواعا لا يحصيها عد لكنها تنحصر في اجناس
مترتبة تحتها تلك الانواع ولما جعل قوله تعالى اهدنا بيانا للمعونة تارة وافرادا
لما هو المقصود الاعظم اخرى وكان مفعوله الصراط المستقيم المبين بما بعده جعل
الهداية متنوعة الى انواع تحت اجناس مختصة بالانسان والا فمن الهداية
نوع يوجد في سائر الحيوانات به يهتدي الى جلب منافعها ودفع مضارها واليه
يشير قوله تعالى اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فان قيل نصب الدلائل مقدم
على افاضة القوى فكيف يصح دعوى الترتب قلنا هو في نفس الامر و
الكلام في الهداية وظاهر ان الاستدلال بتلك الدلائل بعد افاضة تلك القوى
والحواس الباطنة ذكرها ههنا وفي الطوالع ايضا مع انكار المتكلمين اياها لابتنائها
على هذيانات الفلاسفة من نفي الفاعل المختار والقول بان الواحد لا يصدر عنه الا
الواحد غاية ما يمكن ان يقال انما ذكرها في الطوالع على سبيل الحكاية وههنا لم يرد
ان لها افعالا تصدر عنها بالاستقلال كما هو محل النزاع بل انها آلات والنفس
هي المدركة وهذا ما قال في المواقف ان شيئا من ذلك لا ينفي كون الحواس آلات والنفس
هي المدركة وما قال في شرح المقاصد لا يخفى انا اذا جعلنا القوى الجسمانية آلات
للاحساس وادراك الجزئيات والمدرك هو النفس على ما صرح به المتأخرون من الحكماء
ارتفع نزاع الفريقين وظهر الجواب عن ادلتهم والمشاعر الظاهرة وهي الحواس الخمس
الظاهرة اخرها لبعدها عن القوة العقلية الفارقة بين الحق والباطل اشارة
الى الكمال بحسب القوة النظرية والصلاح والفساد اشارة الى الكمال بحسب القوة

العملية

العملية واليه اشار حيث قال تعالى وهديناه النجدين اي طريقي الخير والشر فانه
يشمل الكمال بحسب القوتين واياها عنى بقوله وجعلناهم ائمة يهدون بامرنا وقوله
ان هذا القران يهدي للتي هي اقوم فان قيل المقصود بيان كونه تعالى هاديا بهما والاتيان
لا تدل الا عليه بل على كونهما هاديين قلنا هما من قبيل اسناد الفعل الى الآلة فلا اشكال
ويريهم الاشياء كما هي اي كما هي في نفس الامر بالوحي متعلق بيكشف او يريهم ثم لما ورد ان من خص
الحمد بالله تعالى واجرى عليه تلك الصفات المشتملة على احوال المبدء والمعاد وما بين النشأتين
وحصر العبادة والاستعانة فيه كان مهتديا بالضرورة فطلبه الهداية طلب لتحصيل الحاصل
اراد ان يدفعه فقال فالمطلوب اي اذا انقسمت الهداية الى الاجناس المذكورة وكان
اكثرها حاصلا للطالب فمطلوبه بقوله اهدنا اما زيادة ما منحوه على البناء للمفعول اي
الزيادة على ما اعطوه من الهدى والثبات عليه بالرفع عطف على الزيادة وتحقيقه ان المراد
بالهداية الهداية الكاملة لاطلاق اللفظ والكمال انما يكون اذا زاد على الاصل ووجد الثبات
عليه فان انتفاء كل منهما يوجب النقص فيكون اهدنا مجازا بلا مرية او حصول المراتب المترتبة
عليه اي على ما منحوه فان لكل جنس من الاجناس المذكورة مراتب مترتبة فان القوة العقلية
مثلا تتفاوت شدة وضعفا وكذا الاستدلال بالادلة العقلية والاهتداء باقوال
الرسل ومعاني الكتب لا سيما الرابع فان له عرضا عريضا اثبت له المتصوفة مراتب مترتبة
المكاشفة ثم المشاهدة ثم المعاينة ثم مراتب اخرى من الاتصال والانفصال والفنا والبقا
فيكون اهدنا مجازا من باب ذكر السبب وارادة المسبب ثم ان الاجناس والمراتب المذكورة
انما هي للسير الى الله تعالى وهي تنتهي بما ذكر من الاتصال والفنا وبعد انقطاعه يبتدا
السير في الله وهو لا ينقطع ولا يتناهى واليه اشار بعض العارفين بقوله شربت الحب
كاسا بعد كاس فما نفد الشراب ولا رويت وفي بعض النسخ او الثبات عليه باو
مكان الواو وهو الموافق للكشاف فتحقيق الجواب على هذا ان السالك الحاصل له بعض اجناس
الهداية اما ان يطلب ما يزيد عليه من بقية الاجناس او الثبات على ما حصل له او حصول المراتب
المترتبة على ما حصل فاهدنا على الاول مجاز ان جعل مفهوم الزيادة داخلا في المعنى المستعمل
فيه وحقيقة ان جعل خارجا عنه مدلولا عليه بالقرائن لان الزيادة من جنس المزيد عليه
فلم يستعمل اللفظ في غير ما وضع له وعلى الثاني مجاز قطعا لان الثبات على الشيء غير ذلك
الشيء

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 